"رجل المال في شرق ليبيا": تحقيق جديد يكشف أبرز ممكّني عائلة حفتر

يكشف تحقيق جديد لمنظمة ذا سنتري أن أحمد جاد الله (المعروف أيضا بأحمد العشيبي) هو العمود الفقري لمنظومة عائلة حفتر المالية، إذ يسيطر على مصارف، ويتحايل على حظر الأسلحة الأممي، ويوزع أوراقا نقدية من فئة الدينار طُبعت دون إذن، ويدبّر مخططات احتيال بملايين الدولارات لتمويل طموحات المشير حفتر السلطوية على حساب عموم الليبيين.

7 أبريل 2025 (واشنطن العاصمة) - يكشف تحقيق جديد أجرته منظمة ذا سنتري أن أحمد جاد الله، رجل أعمال من بنغازي يبلغ من العمر 46 عاما، هو أكثر المهندسين الماليين تعددا في الأدوار في خدمة المشير خليفة حفتر وأبنائه، الذين يسيطرون على شرق ليبيا وجنوبها. ويبيّن التقرير كيف أن نفوذ جاد الله هو دليل على هشاشة بنيوية في الاقتصاد الليبي ومنظومة الحوكمة، مما يتيح لأمثاله أن ينشطوا بلا رادع. إن انخراط جاد الله المتزامن في القطاع المصرفي وتهريب الأسلحة وطباعة أوراق نقدية دينارية غير مرخصة والاحتيال عبر الاعتمادات المستندية والتوريد العسكري العابر للحدود يجعل منه ربما أكثر الفاعلين غير الشرعيين تمثيلا للواقع الليبي اليوم، إذ يمكّن شخصيات حكومية نافذة من نهب ثروات البلاد.

استنادا إلى مقابلات عديدة وأبحاث وتحليل وثائق، يكشف التقرير الجديد كيف أن جاد الله، الذي يعمل تحت الحماية المسلحة لنجل حفتر، صدام حفتر، قد أقحم نفسه في كل طبقة من طبقات اقتصاد شرق ليبيا تقريبا. يمارس جاد الله سيطرة فعلية على ثلاثة مصارف ليبية كبرى، يستخدمها لتنفيذ مخططات احتيالية وغسل أرباح غير مشروعة. وقد أشرف على طباعة مليارات الدنانير من الأوراق النقدية غير المرخصة من فئة 50 دينارا في روسيا، وهو مخطط بلغ من خطورته أن مصرف ليبيا المركزي اضطر إلى سحب جميع الأوراق النقدية من فئة 50 دينارا من التداول في أبريل 2025.

وإلى جانب القطاع المصرفي، يمتلك جاد الله حصة تبلغ 60% في شركة "أوزون"، وهي شركة اتصالات خاصة حديثة التأسيس تحدّت الجهات التنظيمية في طرابلس لصالح عائلة حفتر. كما يترأس جاد الله شركة حكومية للصلب، فيما يدير شبكة من الشركات الخاصة في دبي ومالطا والمملكة المتحدة. فضلا عن ذلك، يعمل بوصفه المهندس المفضّل لعائلة حفتر في استيراد الأسلحة في انتهاك ظاهر لحظر الأسلحة الأممي. ويوثّق التقرير الجديد ثلاث عمليات تهريب أسلحة حديثة مرتبطة بجاد الله: اعتراض سفينة حاويات قبالة اليونان في تموز/يوليو 2025 كانت تنقل نحو 200 مركبة عسكرية من الإمارات إلى بنغازي تمهيدا لإرسالها إلى السودان؛ ومخطط تتجاوز قيمته مليار دولار لتزويد شرق ليبيا بطائرات مسيّرة قتالية صينية، اعتُرض بعضها في إيطاليا في حزيران/يونيو 2024؛ ومعدات طائرات مسيّرة بقيمة نحو 16 مليون دولار صادرتها الشرطة الإسبانية والفرنسية في العام السابق.

في بلد من أغنى البلدان المنتجة للنفط في العالم، يتحمّل المواطنون العاديون كلفة هذا المستوى من الفساد. فالمبالغ الهائلة من المال العام التي تُحوَّل عبر مخططات كمخططات جاد الله تستنزف العملة الصعبة التي يحتاج إليها مصرف ليبيا المركزي لتمويل الواردات الأساسية، وتفاقم انخفاض قيمة الدينار، وتقوّض نزاهة النظام المصرفي في البلاد.

قالت جوستينا غودزوفسكا، المديرة التنفيذية لمنظمة ذا سنتري: "أحمد جاد الله يساعد عائلة حفتر على تحويل القوة العسكرية إلى أموال والأموال إلى أسلحة. لقد ساهم في تمويل هجوم مدمّر على طرابلس بأموال عامة ليبية، وشارك في إغراق الاقتصاد بأوراق نقدية دينارية غير مرخصة، ودبّر شحنات أسلحة تنتهك في ظاهرها القانون الدولي - كل ذلك دون أن يواجه أي عواقب. ولكي يرى الليبيون العاديون ثمار ثروة بلادهم يوما ما، لا بد من وضع حد لهذا الإفلات من العقاب."

قال أوليفر ويندريج، المستشار الأول لشؤون المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي في ذا سنتري: "قد يكون جاد الله غزير النشاط، لكنه ليس حالة شاذة. إنه يمثل طبقة بأكملها من الممكِّنين الذين يؤدون الأعمال القذرة لصالح أمراء الحرب في ليبيا - غسل الأموال، تهريب الأسلحة، تقويض المصارف المحلية - متحصّنين وراء حماية سياسية وغطاء مسلح. إن فرض عقوبات دولية الآن على جاد الله وشبكته من شأنه أن يوجّه رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي مستعد لتجاوز أمراء الحرب أنفسهم وتفكيك التدفقات المالية غير المشروعة التي تغذّيهم."

أبرز نتائج التقرير:

تربط نتائج ذا سنتري جاد الله بثلاث عمليات تهريب أسلحة بارزة منذ عام 2023. وفي كل حالة، أدى جاد الله دورا في ترتيب الجوانب اللوجستية أو التمويل أو كليهما. ولم يواجه حتى اليوم أي عواقب.

- اعتراض سفينة "آية 1" قبالة اليونان في تموز/يوليو 2025، وهي سفينة حاويات يسيطر عليها جاد الله كانت تنقل ذخيرة ونحو 200 مركبة عسكرية من الإمارات إلى بنغازي، وكانت الشحنة موجّهة في نهاية المطاف إلى قوات الدعم السريع، أحد الأطراف الرئيسية المتحاربة في الحرب الأهلية الوحشية في السودان.
- مخطط كبير للحصول على طائرات مسيّرة قتالية صينية من طراز FL-1 مموّهة في هيئة توربينات رياح وممولة عبر المؤسسة الوطنية للنفط، اعتُرضت في جنوب إيطاليا في حزيران/يونيو 2024، وسبقتها اعتقالات ذات صلة في كندا والولايات المتحدة.
- محاولة فاشلة لشراء طائرات مسيّرة عسكرية إسبانية ومعدات بقيمة 14 مليون يورو، صادرها الحرس المدني الإسباني والشرطة الفرنسية في أواخر عام 2023.

يعود هذا النهج العابر للحدود إلى أول مخطط نفّذه جاد الله لصالح حفتر في عام 2019، والذي لا يزال يؤثر على الشعب الليبي بعد سبع سنوات:

- يكشف تحقيق ذا سنتري أن جاد الله استخدم شركات إماراتية لاقتراض 300 مليون دولار من مصرف المصرف في أبو ظبي، بضمان وديعة من المصرف الليبي الخارجي - أموال عامة من طرابلس - للمساعدة في تمويل هجوم حفتر على طرابلس في أبريل 2019. وقد فشلت العملية العسكرية، التي تضمنت مدفوعات لمقاتلين روس من مجموعة فاغنر، بعد 14 شهرا من الدمار. ولم تُسدَّد القروض بالكامل قط، ما ترك الشعب الليبي يتحمّل فاتورة هجوم على عاصمته.
- في غضون ذلك، يعيش جاد الله حياة باذخة. يحمل جواز سفر من سانت كيتس، ويتنقل بطائرة خاصة، ويمتلك شقة فاخرة بقيمة 3.7 مليون دولار في أحد أرقى أحياء تورونتو. وهو يحتفظ بإقامة دائمة في كندا.
- إن كون ممكِّن ليبي مغمور - ليس أمير حرب ولا سياسيا - تمكّن من مراكمة هذا القدر من الثروة والمسؤوليات هو في حد ذاته مقياس لعمق الخلل في المنظومة. والتباين مع المعاناة الاقتصادية اليومية التي يعيشها غالبية الليبيين صارخ.

أبرز التوصيات الواردة في التقرير:

- يوصي التقرير بأن تفرض الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي عقوبات موجّهة على أحمد جاد الله وشركاته وشركائه بموجب أنظمة العقوبات المعروفة بقانون ماغنيتسكي العالمي في كل من هذه الدول.
- يدعو التقرير كذلك الإمارات إلى إلزام الشركات المحلية بقطع علاقاتها مع جاد الله، والتحقيق في دور مصرف المصرف في عملياته، بما في ذلك تحويل 300 مليون دولار من الأموال العامة الليبية في عام 2019.
- يحث التقرير أيضا المساهمين في مصرف المصرف - ليبيا والإمارات والجزائر - على إطلاق تحقيق مستقل في معاملات المصرف مع الكيانات المرتبطة بجاد الله، وإقصاء الأشخاص المكشوفين سياسيا من مناصب السلطة في المؤسسة.

###

حول منظمة ذا سنتري: ذا سنتري منظمة تحقيقية وسياساتية تسعى إلى تفكيك الشبكات العابرة للحدود التي تستفيد من النزاعات المسلحة والقمع والحكم الفاسد. تتعقب تحقيقاتنا مسارات الأموال من مناطق الحروب إلى المراكز المالية حول العالم. ونقدم أدلة واستراتيجيات للحكومات والمصارف وأجهزة إنفاذ القانون لمحاسبة مرتكبي العنف والفساد وممكِّنيهم. وتوفر هذه الجهود أدوات ضغط جديدة لدعم حقوق الإنسان والسلام ومكافحة الفساد.

لمزيد من المعلومات: https://TheSentry.org